مظاهر فساد كبيرة تلقي بظلها الثقيل على البلاد

مسؤولون كبار يغطون على المفسدين ويمنعون محاسبتهم

الفساد هذه الآفة التي أنهكت المواطن وعطلت تنفيذ المشاريع، وألقت بظلالها على مجمل الأوضاع في العراق، هل من سبيل الى الحد منها في الأقل ان لم نقل استئصالها في ظل ما يترشح من تصريحات لأعضاء مجلس النواب ومسؤولين في الحكومة، خاصة وان هيئة النزاهة دعت الى تقديم الذمم المالية للمسؤولين كافة؟ هذا السؤال وغيره من الأسئلة التي تدور حول هذه الظاهرة، صارت المؤشر الذي يعتمده المواطن البسيط للحكم على مدى جدية البرلمانيين وغيرهم في الالتفات الى مشاكل المواطنين، وهي كثيرة ومعقدة، تحتاج الى حلول تبدأ برفع الغطاء عن المفسدين ومحاسبتهم وإعلان النتائج على المواطنين الذين ما زالوا يعيشون أملاً بتغييرات حقيقية تعيد للمواطن الأمل بالمستقبل.

وائـــل نعـمـة
تصوير: أدهم يوسف

قد تكون انتقادات بعض المواطنين قاسية غير انها اقل من حجم وجعهم وهم يلمسون يومياً ترديا في جميع الخدمات في وقت تشير مصادر هيئة النزاهة وغيرها من المؤسسات الرقابية الى وجود أغطية لبعض المفسدين تحول دون معاقبتهم، لذا فان اختيار فاتحة موضوعنا لكلمات ابو علي تحمل الكثير من الحقيقة والمشروعية حيث يقول "الصغار يلّزمون والكبار ينهزمون"! كانت كلمات أبو علي بائع الشاي في مقهى "حمودي" في بغداد الجديدة تعبر عن اعتقاد ساد بين الأوساط الشعبية على ان قضايا الفساد والرشاوى لا يتهم فيها ولا يقع في شبك المحاكم سوى الموظفين الصغار اما المسؤولين الكبار في الدولة فهناك بعض الشخصيات الحزبية في كتل سياسية تغطي عليهم وتمنع عنهم التهم او حتى الاستجواب تحت قبة مجلس النواب الذي لا يختلف احد على ضعف أدائه في دورته السابقة.

ويشير سجاد محمد احد الجالسين في المقهى الى ان المواطن ما ان يطرق باب أي مؤسسة او دائرة حكومية الا وواجه أنواعاً من مطالب الرشوة ومن دون خجل، وهذا الوضع مع الأسف في ازدياد.

ويشدد سجاد في كلامه على ان الذي يبدو ان المسؤولين عن تلك الوزارات والمؤسسات الحكومية يدفعون "بالصيادين" الصغار ليظهروا في الصورة في إشارة منه الى ان الموظفين الذين يطالبون بالرشوة يتقاسمونها مع موظفين كبار.

تقلب مزاج الرشاوى

والجدير بالذكر ان استطلاعاً للرأي أجرته هيئة النزاهة في وقت سابق ونشر على موقعها أظهرت فيه ارتفاع نسبة دافعي الرشاوى في الدوائر الحكومية لانجاز معاملاتهم وتجنب الروتين الإداري.

وأوضح الاستطلاع الذي أعدته ونفذته هيئة النزاهة على عينات من مراجعي عشر دوائر حكومية وبواقع مائة مراجع من كل دائرة بأن (٧٩,٣٥٪) من مراجعي الدوائر الحكومية أكدوا بأنهم دفعوا الرشوة لانجاز معاملاتهم، ونفذ الاستطلاع على عينات من مراجعي دوائر (الجنسية – الجوازات – الضريبة – التقاعد – والتسجيل العقاري) في جانبي الكرخ والرصافة من بغداد.

وأظهرت النتائج بأن (٣٨,٨٧٪) من دافعي الرشوة من المراجعين يدفعونها لتجنب العراقيل الإدارية التي يضعها الموظف أو الدائرة أمام انجاز معاملاتهم و(٣٨,٠٧٪) منهم يدفعونها للإسراع في انجاز معاملاتهم، و(٢٠,٩٢٪) منهم يدفعونها بسبب طلب الموظف المعني للرشوة، في حين بلغت نسبة الذين يدفعون الرشوة لكون معاملاتهم غير أصولية (٢,٤١٪).

يذكر إن نسبة الذين دفعوا الرشوة من مراجعي دائرة شهادة الجنسية العراقية فرع الكرادة (١٧,٨١٪)، في حين ارتفعت هذه النسبة في دائرة التسجيل العقاري فرع الرصافة ومنطقة الحسينية ومدينة الصدر إلى (٤٨,٤٥٪).

وزادت هذه النسبة في دائرة الضريبة فرع الرصافة لتصل إلى (٢٥٪)، وقاربتها، نسبة دافعي الرشوة في دائرة التقاعد العامة لتصل إلى (٢٥,٥٨٪)، وبلغت نسبة دافعي الرشوة في دائرة شهادة الجنسية العراقية فرع الكرخ (٩,٧٨٪).

وارتفعت هذه النسبة في دائرة الأحوال المدنية فرع الكرخ – المنصور لتصل إلى (٤٩,٤١٪)، ولترتفع أكثر في دائرة الأحوال المدنية فرع الرصافة (الكرادة وبغداد الجديدة) لتصل إلى (٤٣٪).

وأخيراً ارتفعت نسبة دافعي الرشوة إلى أقصاها في دائرة التسجيل العقاري فرع الكرخ – البياع لتصل الى (٦٩,١٥٪) ولا ننسى ان هناك دوائر أخرى يشر اليها الاستطلاع لأسباب مجهولة مثل المنافذ الحدودية وبعض مخازن الوزارات والمؤسسات الخدمية والصحية.

اما المؤسسات التي تعلن عن حاجتها للتعيين وعقود المناقصات فحدث ولا حرج. والقائمة قد تطول.

الذمم المالية تحت سلطة النزاهة

وتجدر الإشارة الى ان رئيس هيئة النزاهة رحيم العكيلي قد طالب مؤخراً أعضاء مجلس النواب وكبار المسؤولين العراقيين بكشف ذممهم المالية.

وقال العكيلي في تصريحات صحفية ان أعضاء المجلس مطالبون بالكشف عن أموالهم قبل شهر شباط المقبل لتقوم الهيئة بخطتها في مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوزارات والمؤسسات الحكومية، مشيراً الى ان ١١١ نائبا فقط كشفوا عن ذممهم المالية حتى الآن.

النزاهة تؤكد انها لا تمتلك القوة لأداء مهامها!

وفي هذا الشأن أوضح النائب محما خليل عن التحالف الكردستاني في اتصال مع (المدى) الى ان هيئة النزاهة وزعت استمارات الى النواب الجدد ليكشف فيها كل واحد عن ذمته المالية،وعدها خطوة ايجابية في سبيل الحد من ظاهرة الفساد والتلاعب بالمال العام، مؤكداً ان لا احد فوق القانون والجميع يجب ان يكشف عن ذممه المالية، ويجب ان يكون تحت طائلة القانون كل مسؤول حكومي سواء كان وزيرا او نائبا في حالة وجود دليل على تلقيه رشوة او إبرامه صفقات مشبوهة وسرقة المال العام.

منوها الى ان الدستور العراقي كان واضحا في تأكيده الحقوق والواجبات،ومثلما للنائب والوزير حقوق، عليه واجبات أيضاً وأولها ان يحترم القانون ولا يحاول ان يتلاعب بالمال العام.

بالمقابل يشدد على أهمية تقوية الأجهزة التنفيذية في حالة هروب المسؤول خارج البلاد حين اتهامه بقضية فساد،وان تقوم الشرطة الدولية أيضاً بتعقب الآخرين الذين هربوا خارج الحدود.

هروب المسؤولين من العقاب

يشار الى ان القاضي راضي الراضي رئيس هيئة النزاهة السابق كان قد هرب من البلاد في عام ٢٠٠٧ بعد اتهامه بقضايا فساد.

وكان قد صرح مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي في حينها "انه تفاجأ بهروبه بعد ان كان موضوعاً اسمه في لائحة المنع، من المغادرة ولكنه استطاع الهروب".

وذكر البيان عن مكتب رئيس الوزراء ان رئيس هيئة النزاهة موجهة إليه اتهامات بتورطه بقضايا فساد مالي وإداري واغتيالات وقد غادر العراق من دون الحصول على موافقة رئيس الوزراء حسب القواعد الإدارية المعمول بها، كما انه تقدم بطلب تحريري الى رئيس الوزراء للموافقة على إحالته على التقاعد لكن طلبه لم تتم الموافقة عليه.

وأكد مكتب المالكي ان رئيس الوزراء حث باستمرار رئيس هيئة النزاهة على فتح ملفات الفساد في جميع مؤسسات الدولة وإحالة المتورطين الى القضاء بدون النظر الى انتماءاتهم السياسية والمذهبية والقومية.

وكشف مكتب رئيس الوزراء بان هروب رئيس هيئة النزاهة كان محاولة منه لتجنب الملاحقة القضائية عن قضايا الفساد المالي والإداري التي تورط فيها وكشف عنها ديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة في مجلس النواب..

كما هرب وزير الكهرباء العراقي الأسبق أيهم السامرائي الذي كان موقوفا بتهمة إهدار المال العام وسرقته، وقد تمكنت مجموعة تستقل سيارات ذات الدفع الرباعي المظللة من الفرار بالسامرائي الى جهة أخرى مجهولة.

والجدير بالذكر ان السامرائي يحمل جنسيتين عراقية وأمريكية وقد اتهم بموجب جنسيته العراقية بسرقة أموال الوزارة وتحويلها لحساب عدد من الشركات الأمريكية.

وكانت قد أصدرت المحكمة الجنائية العراقية المركزية بتاريخ (١٠/١١/٢٠٠٦) قراراً يقضي بإدانة الوزير السابق (ايهم السامرائي) وقررت حبسه حبسا شديدا لمدة عامين، إضافة الى هروب وزير الدفاع السابق حازم الشعلان من البلاد وهو يحمل الجنسية البريطانية على خلفية اختلاسه أكثر من مليار دولار أثناء تسنمه منصب وزير الدفاع في حكومة علاوي.

وعن هروب بعض المطلوبين خارج العراق، أكد القاضي رحيم العكيلي في تصريحات صحفية سابقة بان الإجراءات لم تكتمل بحق الكثير من المطلوبين، وليست لدينا معلومات قاطعة بشأنهم.

وكانت قد مثلت ليلى عبد اللطيف وزيرة العمل في حكومة إياد علاوي السابقة أمام المحكمة في عام ٢٠٠٥ في أول قضية فساد حكومي منذ سقوط النظام السابق.

وواجهت الوزيرة السابقة جلسة تحقيق فيما يتعلق بالاتهام بإساءة استخدام الأموال العامة، وهي تنفي ارتكاب أي مخالفة.

وقالت في حينها إنها تعترف بأنه كان توجد حالات فساد خطيرة في الوزارات لكنها لا تفهم لماذا يتعقبونها، وأضافت أن كل ما يحاولون فعله هو إبعاد الأنظار عن الموقف الأمني المتدهور وانعدام الاستقرار.

والجدير بالذكر الى الآن لا احد يعرف ماذا حدث في نتائج التحقيقات، وكانت قد أصدرت محكمة جنايات الرصافة في وقت سابق، حكما ببراءة وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني من تهم الفساد التي وجهت له من قبل رئيس لجنة النزاهة النيابية صباح الساعدي وهيئة النزاهة العراقية، لعدم كفاية الأدلة بشأن التهم الموجهة إليه.

وكانت الهيئة القضائية في محكمة التحقيق في محافظة المثنى أصدرت في السابع من حزيران من العام ٢٠٠٩، قرارا بالإفراج عن وزير التجارة عبد الفلاح السوداني بكفالة مالية تبلغ ٥٠ مليون دينار عراقي مع التوصية بمنعه من السفر لحين محاكمته مجدداً.

مسؤولية هيئة النزاهة

ومن جهة أخرى أكد النائب عن دولة القانون خالد الاسدي في حديث خص به (المدى) الى ان هيئة النزاهة هي الجهة الرقابية المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد والرشاوى بجوار ديوان الرقابة المالية.

ويشير الى ان مجلس النواب لم يقتنع بشكل كامل بإجابات رحيم العكيلي التي قدمها مؤخراً أمام البرلمان، وإنما أكد المجلس ان يكون هناك حالة تكامل مابين المجلس والهيئة وان تكشف الأخيرة عن المشاكل والمعوقات التي تواجهها في عملها وفي التحقيق مع المسؤولين.

بالمقابل لا يخفي الاسدي القول بان الهيئة كانت قد حققت عدداً من الانجازات في مجال الكشف عن مرتشين وعدد من المسؤولين الفاسدين، لكن عملها يحتاج الى تعاون وإسناد من قبل مجلس النواب.

وكانت قد أعلنت هيئة النزاهة، في وقت سابق، أن انجازاتها في العام ٢٠١٠ توازي انجازاتها خلال الخمس سنوات الماضية، مؤكدة أنها ما زالت لا تمتلك القوة الكافية لأداء مهامها، لأن معظم القوى العراقية لا توفر الدعم السياسي لها.

وقال رئيس اللجنة رحيم العكيلي في تصريحات صحفية إحالة (١٠٣٨) متهما إلى محاكم الجنايات، وإصدار (٣٧٠٠) أمر إلقاء قبض بحق متورطين بقضايا فساد مالي وإداري، فضلا عن تقديم (٨٠٤٥) ذمة مالية لمسؤولين كبار مشمولين بتقديم ذممهم المالية".

ومن الغريب ان يعود رئيس هيئة النزاهة، بعد كل حديثه عن عدم امتلاك الهيئة الكافية لأداء مهامها، للقول:

- أن "المؤشرات العامة التي تمتلكها هيئة النزاهة العامة تشير إلى وجود انخفاض بتعاطي الرشوة في دوائر الدولة من ٣٦٪- ٤٪ في بغداد خلال شهر واحد، إلى جانب انخفاض مستوى الفساد الإداري والمالي في دوائر الدولة، بنسب مختلفة في عموم البلاد خلال نفس الفترة"! ثم يكرر اعتقاده أن "عمل هيئته ما زال دون المستوى والقوة الكافية في الأداء لمحاربة الفساد الإداري والمالي، بسبب عدم وجود الدعم السياسي لها من قبل معظم القوى السياسية".

ولفت العكيلي إلى أن "أغلب الكتل وضعت ضمن برامجها السياسية قضية محاربة الفساد الإداري والمالي، للترويج لقوائمها قبل إجراء الانتخابات البرلمانية بغرض الحصول على مكاسب، لكنها لم تدعم هيئة النزاهة العامة والهيئات الرقابية الأخرى"، حسب قوله.

يذكر أن هيئة النزاهة أعلنت في ١٧ من آذار الماضي عن إحالة ٣٥٦ متهماً بالفساد إلى القضاء خلال شهرين، وإصدار أكثر من أربعمائة مذكرة للقبض على آخرين بينهم ١٨ مديراً عاماً وأربعة بدرجة وزير، مبينة أن قيمة المبالغ المهدورة عن طريق الفساد بلغت نحو ٤٦ مليار دينار.

لا احد يقف مع المفسد

وفي شأن آخر يتعلق بحديث البعض عن ان قضايا محاسبة المفسدين والمرتشين لا تطول أصحاب الدرجات العليا ولا تمس المسؤولين الكبار وإنما يقع في شبكها السمك الصغير فقط بينما الحيتان تأكل وتهضم دون ان ينغص عليها عظم النزاهة ورقابة مجلس النواب أكلها، شدد خالد الاسدي على ان ليس هناك مرتشٍ صغير وكبير، لان القانون العراقي لم يفرق بيّن الاثنين وأكد على ملاحقتهما في حالة خرقه.

موضحا: ان المفسدين الصغار يعتمدون على الكبار والعكس صحيح أيضاً،اي ان الطرفين يشتركان في سرقة المال العام وليس هناك تمييز بينهما.

ويؤكد الاسدي على ان المسؤول الحكومي مهما كان منصبه معرض للحساب حين يثبت بالأدلة القاطعة بانه قد ارتشى او متهم في قضية فساد، فلا يمكن لأي كتلة او جهة ان تقف معه، لان الحزب او الكتلة السياسية ستكون محاسبة أمام الشعب وستتهم بأنها وقفت مع المفسد.

بالمقابل يحذر الاسدي من خطورة استخدام التسقيط السياسي والإثارة الإعلامية في حق أي وزير او مسؤول من اجل تحقيق مصالح سياسية دون ان يكون هناك أثبات على ان الشخص المتهم هو فعلا قد اثبت عليه قضية فساد.

ولأجل ان لا تكون قضية التسقيط السياسي شماعة يعلق عليها حجة إيقاف الاستجواب او اتهام اي مسؤول، يشدد الاسدي ان هذا الامر يحل عن طريق دقة المعلومات والتقصي عن حقيقة الامر من خلال هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية.

كما ودعا الكتل السياسية الى ان تبتعد عن التسييس والإثارة الإعلامية في التعاطي مع قضايا الفساد حتى يتسنى لنا متابعة قضايا الفساد بمهنية وحيادية.

فيما عد النائب عن التحالف الوطني حبيب الطرفي ان أخطاء الماضي في الحكومة ومجلس النواب السابقين كان سببها ضعف الأداء الحكومي والبرلماني وخاصة اللجان المكلفة بمتابعة الوزارات والعمل الحكومي، كما أثبتت الفترة السابقة وجود حالات من المحاسبة والتغطية على النواب والمسؤولين في حالة اتهامهم بقضايا الفساد.

مؤكداً في الوقت نفسه ان البرلمان الحالي لن يسمح بتغطية أي مسؤول وستكون المحاسبة بدون حواجز ولن يقف احد أمام أي مفسد ولن يحميه.

مشدداً ان البرلمان الحالي بأعضائه الجدد لن يكونوا ممن تمتد أيديهم الى أموال الشعب، وسيقوم بمحاسبة كل المفسدين، لاسيما ان البرلمان الآن لديه من الخبرة والقوة والمهنية ما يؤهله الى مراقبة الأداء الحكومي وتشخيص الأخطاء.

منوها ان ليس من مصلحة البرلمان او الكتل السياسية ان تقف وراء المفسد بالأخص ان السنوات الأربع القادمة ستكون أعوام البناء والاعمار ولا نريد ان ينخر الفساد مشاريعنا وبناءنا، ونحن عازمون على عدم الإبقاء على أي مفسد.

بالمقابل أكد ضرورة ان يتعاون المواطن مع الحكومة ومع مجلس النواب وان يقوم بالإبلاغ عن حالات الرشوة والفساد، لاسيما ان دول العالم وتجاربهم الناجحة في محاربة الفساد والرشوة لم تنجح الا حينما تعاون المواطن مع الحكومة في القضاء على هذه الظاهرة.

كما نوه الى ان المسؤول حين يعلم بوجود رقابة شعبية من قبل المواطن سوف يخشى ان يتعرض للمال العام، لانه سيعرف ان هناك من يراقبه.

بالمقابل يرى عدد من المواطنين، أن المواطن هو مسؤول أيضاً عن تفشي ظاهرة الرشوة، عندما يقوم أحياناً بإفساح المجال لها بان تطل برأسها وتشجيعه لمظاهر الرشوة وعدم الأخبار عنها.

حيث يشير سامر كريم (مهندس) الى ان المواطن حين يذهب إلى دائرة يريد ان ينجز معاملته بأقصى سرعة ودون تعب، وهذا حقه الطبيعي، لكن هذه الشروط في العراق لن تتحقق ما لم تدفع رشوى، لذلك سيقدم المراجع الرشاوى لموظف، والأخير بدوره سيتظاهر ان المعاملة تحتاج معجزة لإتمامها حتى يرتفع سقف سعر الرشاوى المقدمة.

كما طالب سامر وسائل الإعلام كافة بان تقوم بفضح المرتشين والمفسدين بدون تردد.

مواطنون يشككون في مقاضاة "القطط السمان"

محاسبة ورقابة ضعيفة

من جانب آخر أشارت النائبة عالية نصيف من القائمة العراقية لـ(المدى) على الرغم من وجود تغيير طفيف على أعضاء البرلمان الا ان الأكثرية هي نفسها التي كانت في الدورة السابقة، ومازالت العقلية الحزبية والطائفية مسيطرة على عدد من النواب ومن أعضاء التشكيلة الحكومية الجديدة، لذا تعتقد نصيف ان استجواب المسؤولين على أدائهم ومدى الدقة فيه في المرحلة القادمة سيكون صعبا أيضا، ربما سيحدث بعض التغييرات او تنخفض نسبة حالات التغطية بشكل اقل عما كانت عليه في المرحلة السابقة.

مؤكدة ان الفترة السابقة كان يعمل رئيس الوزراء مع ثلث التشكيلة الوزارية لذلك فقد كان يقف ضد اي محاسبة للوزراء خوفا من سقوط الحكومة، بينما المرحلة الجديدة أثمرت او ستثمر عن ملء فراغات كل الوزارات وستكون التشكيلة الحكومية كاملة، كما انه سيكون من حق رئيس الوزراء ان يستبدل الوزير في حالة تقصيره.

كما شددت على ضرورة ان تشكل اللجان في البرلمان وخاصة لجنة النزاهة التي سيكون لها الدور الرئيسي والفعال في مراقبة الحكومة والوزراء في قضايا الفساد والرشاوى.

والجدير بالذكر ان اللجان البرلمانية مازالت تراوح في مكانها بسبب الخلافات على رئاساتها ونظام المحاصصة الحزبية وتوزيع الصلاحيات.

كشف نتائج التحقيقات

فيما أشارت الناشطة في مجال المجتمع المدني هناء ادورد في حديث مع (المدى) الى ان الوزراء والمسؤولين في الدولة العراقية خارج التغطية، وهم محصنون ولا يصلهم القانون، وهم فوق الجميع.

كما أكدت ان قضايا الفساد يتم فيها اصطياد الصغار الذين يسرقون الآلاف بينما سراق ملايين الدولارات يفلتون من العقاب.

كما شددت على ضرورة الكشف عن نتائج التحقيقات في المشاريع الاستثمارية وعن الصفقات المشبوهة في الداخلية والدفاع والتربية والكهرباء التي نسمع عن قيام لجان تحقيقية ولا نعرف نتائجها.

الجدير بالذكر ان خلال فترة ترؤس المالكي للحكومة تم تشكيل ما يقارب ٧٩٠ لجنة تحقيقية بمعدل ٢٠٠ لجنة سنويا غير ان العديد من اللجان لم تكشف عن نتائج تحقيقاتها خلال الفترة المقررة لها.

يشار الى ان رئيس الوزراء نوري المالكي كان قد أمهل جميع اللجان التحقيقية التي تم تشكيلها خلال السنوات الأربع الماضية بالكشف عن نتائج تحقيقاتها خلال أربعة أيام، لانه لمس تهاونا من بعض اللجان في تحقيقاتها.

كما كان قد أمر خلال السنوات الماضية بتشكيل عدة لجان أمنية من قيادة عمليات بغداد ووزارة الداخلية للتحقيق بالحوادث الأمنية التي شهدتها بغداد وعدد من المحافظات خصوصا في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨، الا ان اغلب هذه اللجان لم تكشف بصورة مفصلة عن نتائج التحقيق لأسباب لا تزال مجهولة.

وفي ضوء ما توفر من معلومات وأحاديث في هذا التحقيق لأعضاء مجلس النواب ومواطنين وهيئة النزاهة هل يمكن ان نتفاءل بنتائج ايجابية للحد من ظاهرة الفساد؟ هذا ما يأمله كل مواطن.

نواب يؤكدون ان "التغطية على المسؤول المفسد غير مبررة"..